

قانون رقم ١١٢ لسنة ٢٠٠٥

بريط موازنة هيئة النقل العام بالقاهرة

للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :
(المادة الأولى)

قدر جملة موازنة هيئة النقل العام بالقاهرة للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥
١٧٦١٢٠٠ جنيه (فقط وقدره مليار وسبعمائة واحد وستون مليوناً ومائة
واثنان وعشرون ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدر الاستخدامات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ يبلغ ١٠٤٤٨٧٨... جنيه
(فقط وقدره مليار وأربعة وأربعون مليوناً وثمانمائة وثمانية وسبعون ألف جنيه)
موزعة كالتالى :

- أجور يبلغ ٣٢٥... جنيه .

- النفقات الجارية والتحويلات الجارية يبلغ ٧١٩٨٧٨... جنيه .

(المادة الثالثة)

قدر الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥
٨٧٣٨٧٨ جنيه (فقط وقدره ثمانمائة وثلاثة وسبعون مليوناً وثمانمائة وثمانية وسبعين
ألف جنيه) منه مبلغ ٣١٢... جنيه إعانة .

(المادة الرابعة)

قدر عجز العمليات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ يبلغ ١٧١... جنيه
(فقط وقدره مائة واحد وسبعون مليون جنيه) .

(المادة الخامسة)

قدر الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥ يبلغ ٧١٦٤٤... جنيه
(فقط وقدره سبعمائة وستة عشر مليوناً ومائتان وأربعة وأربعون ألف جنيه) موزعة كالتالى :
- استخدامات استثمارية يبلغ ١٣٥... جنيه .
- تحويلات رأسمالية يبلغ ٥٨١٢٤... جنيه .

(المادة السادسة)

قدر الإيرادات الرأسمالية لسنة المالية ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ مبلغ ٧٦٦٤٤٠٠ جنيه فقط وقدره سبعمائة وستة عشر مليوناً ومائتان وأربعة وأربعين ألف جنيه) موزعة كالتالي :

- إيرادات رأسمالية متنوعة مبلغ ٥٨١٢٤٤٠٠ جنيه ، منها مبلغ ٢٠٧٢٤٤٠٠ جنيه مساهمة من الخزانة العامة لتمويل التحويلات الرأسمالية .
- قروض وتسهيلات ائتمانية مبلغ ١٣٥٠٠٠٠ جنيه كلها قروض من بنك الاستثمار القومي .

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملتحقة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسري على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المادة الثامنة)

تلزم الهيئة بمراعاة عدم العرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا في حسو، التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة التاسعة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكتوف من البنك المركزي المصري والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠٠٥ يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ جمادى الأولى سنة ١٤٢٦ هـ

(الموافق ٢٠ يونيو سنة ٢٠٠٥ م) .

حسني مبارك

موزة زنة هبطة العقل العقاد بالطه

الطبعة الأولى

جريدة الرسمية - العدد ٤٥ تابع (د) في ٢٣ يونيو سنة ٢٠٠٥

الاستخدامات الجارية:	
الأجرور	جنيه
إيرادات الشامل الجارى ٣٢٥	جنيه
النفقات الجارية والتحولات الجارية ٨٩٦٧٣٦٥	جنيه
إيرادات أذونات ٣١٢	جنيه
دروس ورسوم ٦٣٧	جنيه
إيرادات إيجار ٣٠٩٦٩٦٧	جنيه
حملة الأذادات الجارى ٨٧٣٨٧٨	جنيه
عجز العمده ايجاريه ١٧١	جنيه
حملة الموارد الجارى ١٠٤٤٨٧٨	جنيه
إيرادات الأذادات الجارى ٩٧٧٧٣٥	جنيه
حملة الموارد الجارى ١٠٤٤٨٧٨	جنيه
الاستخدامات الأساسية:	
استخدامات استثمارية ١٣٧	
تحويلات رأسمالية ٣٩٧٩	
نفقات ونفقات انتداب كلها تروي من بدل الاستثمار التموي ١٣٥	
نفقات ونفقات انتداب كلها تروي من بدل الاستثمار التموي ١٣٧	
استخدامات استثمارية ١٣٥	
تحويلات رأسمالية ٣٩٧٩	
حملة الاستخدامات الأساسية ٦٣٧	إجمالي الموارد ١٥١٣٦٣٩
حملة الإيرادات الأساسية ٦٣٧	إجمالي الموارد ١٥١٣٦٣٩
إجمالي الموارد ٦٣٧	إجمالي الموارد ١٥١٣٦٣٩